

مشروع

قرار لجنة قبول المحامين رقم () لسنة 2025 بتحديد ضوابط الترخيص للمحامين غير القطريين للعمل بمكاتب المحاماة القطرية

لجنة قبول المحامين ،

بعد الاطلاع على قانون المحاماة الصادر بالقانون رقم (23) لسنة 2006 ،
والقوانين المعدلة له ،
قرر ما يلي :

مادة (1)

- يكون الترخيص للمحامي غير القطري للحضور باسم أحد مكاتب المحاماة القطرية أمام الجهات المنصوص عليها في المادة (3/بند1) من قانون المحاماة المشار اليه ، بناءً على طلب المكتب ، وفقاً للآتي :
- 1- أن يكون حاصلاً على شهادة بكالوريوس أو ما يعادلها في القانون.
 - 2- أن يكون قد مضى على قبول قيده كمحام في بلده (7) سنوات ، ومقبولاً للمرافعة أمام محكمة الاستئناف ، مع مراعاة مدد العمل بالجهات القضائية عند احتساب مدة القيد .
 - 3- أن يكون محمود السيرة حسن السمعة .
 - 4- ألا يكون قد صدر ضده حكم نهائي في جناية أو جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة ، ما لم يكن قد رد إليه اعتباره .
 - 5- ألا يكون قد وقع عليه جزاء تأديبي أو ثبت إخلاله بواجبات المهنة .
 - 6- أن يجتاز المقابلة الشخصية والاختبارات التي تضعها اللجنة .

مادة (2)

يقدم طلب الترخيص إلى اللجنة، مرفقاً به المستندات والبيانات المؤيدة له .
وتتولى اللجنة البت في الطلب ، وإخطار صاحب الشأن بقرارها فيه خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، وإذا صدر القرار بالرفض وجب أن يكون مسبباً ،
ويُعتبر انقضاء هذه المدة دون رد على الطلب رفضاً ضمناً له .



ويجوز لمن رفض طلبه أن يتظلم إلى اللجنة خلال ثلاثين يوماً من تاريخ إخطاره بالقرار ، أو من تاريخ اعتبار طلبه مرفوضاً ضمناً .
وتبت اللجنة في التظلم خلال ثلاثين يوماً من تاريخ تقديمه ، ويعتبر انقضاء هذه المدة دون رد على التظلم رفضاً ضمناً له ، ويكون قرار البت في التظلم نهائياً .

مادة (3)

تتولى اللجنة تحديد الحد الأقصى للمحامين غير القطريين المرخص لهم بالحضور باسم أحد مكاتب المحاماة القطرية أمام الجهات المنصوص عليها في المادة (3/بند1) من قانون المحاماة المشار إليه ، بمراعاة كمّ الأعمال وعدد الدعاوى وتنوعها وحاجة العمل الفعلية للمكتب .
وفي جميع الأحوال ، يجب ألا يزيد عدد المحامين غير القطريين المرخص لهم على ستة محامين .

مادة (4)

يجوز للجنة ، بناءً على طلب مكاتب المحاماة القطرية المعنية ، الموافقة على نقل الترخيص للمحامي غير القطري للعمل لدى مكتب آخر ، بمراعاة الآتي :
1- موافقة المكتب المنقول منه الترخيص .
2- ألا يكون المحامي غير القطري محالاً إلى التحقيق أو المسائلة التأديبية .

مادة (5)

يجب على مكتب المحاماة المرخص له ، أن يُخطر اللجنة بانتهاء العلاقة بينه وبين المحامي غير القطري خلال سبعة أيام ، وفي هذه الحالة تُصدر اللجنة قراراً بإلغاء الترخيص .



مادة (6)

ينشأ بإدارة شؤون المحاماة سجل خاص يُسمى "سجل المحامين غير القطريين المرخص لهم" ، يتضمن أسماء المرخص لهم ، وأي قرارات تتخذ بشأن أي منهم .

مادة (7)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا القرار . ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

إبراهيم بن علي المهندي
وزير العدل
رئيس لجنة قبول المحامين

صدر بتاريخ : / / 1446هـ
الموافق : / / 2025م

